ضمير الشّأن في العربيّة
إقحام معجميّ أم توليد إعرابيّ؟

سميّة المكّي
المعهد العالي للغات بتونس
جامعة قرطاج، تونس

موجز البحث
يطرح البحث إشكالا يتعلّق بـ "ضمير الشّأن"، متّخذا البرنامج الأدنويّ إطارا نظريّا له. فنظرنا في مدى كفاية آليّة الإقحام المعجميّ التي وظّفتها التّوليديّة في تفسير المبهم. وبيّنا أنّ هذا الضّمير ناتج عن ضرورة إعرابيّة لإنقاذ البنية من الانهيار، ممّا يشرّع لافتراض أنّ للمبهم في العربيّة مدخلا إعرابيّا محضا، وليس له مدخل معجميّ. فاقترحنا لتفسيره آليّة "التّوليد الإعرابيّ" التي لا تفترض وجود المبهم في المعجم، بل تولّده في مستوى الإعراب كملاذ لإنقاذ البنية العامليّة. وبرهنّا على ذلك بعدم خضوع المبهم للمقياس المحوريّ ولخصائص الانتقاء المعجميّ، وعدم إمكان تعويضه بالشّريك الاسمي كما هو الشّأن في الأنكليزيّة، ووظّفنا كذلك اختلاف نظام المطابقة بين ضمائر الشّخص والمبهم لدعم هذا الافتراض.
الكلمات المفاتيح : مبهم، توليد إعرابي، إقحام معجمي، فحص، سمات، مطابقة، مقياس محوري.

Abstract :
We are concerned in this paper with the proper entry of the expletive pronoun in Arabic which is known in Arabic grammar as "the anticipatory pronoun". We have adopted the MP as a theoretical framework. We have looked at the extent to which the lexical insertion mechanism, adopted by the generative Grammar, is adequate to explain the expletive in Arabic. Applying a comparative study, we have shown that the expletive in Arabic as in English is a result of syntactic necessity to rescue the structure from crash, which legitimizes a hypothesis postulating that the expletive in Arabic has a pure syntactic entry and doesn't have a lexical one. So we have suggested the syntactic generation mechanism to explain this phenomenon. The syntactic generation doesn't suppose that the expletive is part of the lexicon, but rather generated at the syntactic level as last resort to rescue the governing structure. We argue that the expletive is not subject to the thematic criterion and the lexical selection properties. Moreover, we have proved that it is not possible to replace the expletive in Arabic by the associate as it is the case in English. We have also used the difference in the agreement system between personal pronouns and the expletive to support this assumption.
Key words : expletive, syntactic generation, lexical insertion, checking, features, agreement, thematic criterion.

مقدّمة

يندرج هذا العمل ضمن البرنامج الأدنوي التّوليدي (شمسكي، 1995). ونرمي من خلاله إلى تفسير ظاهرة ضمير الشّأن في العربيّة تفسيرا يأخذ بعين الاعتبار خصائص الواقع اللّسانيّ العربيّ، بتنزيل الظاهرة في إطار المكتسبات اللّسانيّة الحديثة، دون أن نغفل ما وصلت إليه النّظريّة النّحويّة العربيّة في هذا الشّأن.

من المعلوم أنّ الجملة في البرنامج الأدنوي تتولّد من تركّب العناصر المعجميّة بعضها إلى بعض على صورة ثنائيّة وخطوة خطوة. فـ"قلم الحبر الأسودُ"، تقتضي عموما، وبدون النظر في جزئيّات العمليّة، ضمّ 'الحبر' إلى 'قلم' لتكوين 'قلم الحبر'، قبل ضمّ 'الأسودُ'إلى الحاصل، على خلاف " قلم الحبر الأسودِ"، حيث تضمّ الصفة إلى المنعوت قبل الإضافة. فالمدخل في هذه التراكيب معجميّ.

وسؤالنا في هذا البحث هل تجري الأمور في ضمير الشأن على هذا النحو. فالهدف الأساسيّ من هذا العمل تحديد المدخل الخاصّ به. لذلك سننطلق من افتراض يرى أنّ لضمير الشّأن مدخلا إعرابيّا فحسب، وليس له مدخل معجميّ على غرار ضمائر الشّخص.

مصطلح ضمير الشّأن مصطلح أطلقه النّحاة العرب على الضمير الواقع قبل الجملة :

«ليكون كناية عن تلك الجملة، وتكون الجملة خبرا عن ذلك الضّمير وتفسيرا له» (ابن يعيش، شرح المفصّل، ج114/3).

ويحمل في دلالته معنى التّفخيم والتّعظيم لأنّه جيء بالإبهام قبل التفسير. وأطلق عليه الكوفيّون مصطلح الضّمير المجهول :

"لأنّه لم يتقدّمه ما يعود إليه" (ابن يعيش، شرح المفصّل، ج114/3).

وهو في شكله الظّاهر ضمير غائب :

و"المراد بهذا الضّمير : الشأن والقصّة، فيلزمه الإفراد والغيبة، كالمعود إليه، إمّا مذكّرا، وهو الأغلب، أو مؤنّثا" (الاستراباذي، شرح الكافية، ج464/2).

أمّا مصطلح الإقحام المعجمي (Insertion Lexicale)، فهو آليّة توظّفها النّظريّة التّوليديّة في تكوين البنية الإعرابيّة تقوم على انتقاء الكلمة من المعجم

حسب السّمات التي يطلبها 'الرأس المعجميّ'[1] كالفعل؛ ثمّ تدخل الكلمة البنية لاستكمال الأدوار المحوريّة[2] والوظائف الإعرابيّة.

وأمّا التّوليد الإعرابي، فهو آليّة نقترحها في هذا البحث لاستيعاب ضمير الشّأن في العربيّة. هذه الآليّة هي عبارة عن حوسبة[3] تشتغل داخل الإعراب، ولا تفترض نشأة هذا الضّمير انطلاقا من المعجم؛ بل هو جزء من الإعراب يقدّمه كحلّ لإنقاذ البنية الإعرابيّة من الانهيار(Crash)[4].

نعتني في هذا البحث بتحديد مدى كفاية البرنامج الأدنوي في تفسير ضمير الشّأن في العربيّة. كيف يمكن أن نفسّر هذه الظّاهرة اللّغويّة في إطار هذه المقاربة، وبالتّحديد في إطار العمليّة الحوسبيّة القائمة على الفحص (Checking Theory) [5] ؟ هل يحسن أن نعدّ ضمير الشّأن مكوّنا من مكوّنات المعجم ينتقيه التّعداد [6] ليكون عنصرا من العناصر التي تشتغل عليها عمليّة الضّمّ[7] لتوليد البنية الإعرابيّة حسب البرنامج الأدنوي؟

وهل يتصرّف هذا الضمير المبهم الذي يحتاج إلى مفسّر يرفع عنه الإبهام تصرّف المبهمات في الانكليزيّة؟ وهل أنّ تنزيله في إطار ظاهرة الإضمار والتّفسير وحدها على نحو ما درج عليه النّحاة العرب كاف للإلمام بخصائص هذا الضّمير؟

---

1) الرأس المعجميّ هو عموما العنصر المتحكّم في ما يتمّمه، بمقتضى خصائصه المعجميّة، كالفعل مثلا قد يكون لازما أو متعدّيا لواحد أو أكثر.

2) الدّور المحوريّ (= دور-θ) (Thematic role= θ - role) : هو الدّور الذي يلعبه الموضوع (Argument) في علاقته بالمحمول، فيكون إمّا محدثا أو هدفا أو متحمّلا أو متقبّلا. ففي جملة من نوع : [ضرب زيد خالدا]، يسند الفعل (ضرب) دور المحدث لـ"زيد" ودور المتحمّل لـ"خالد".

3) حوسبة (Computation) : الحوسبة النّحوية مصطلح يُطلق على الأبنية الإعرابيّة، واعتبرت حوسبة لأنّ اشتقاقها يقتضي عمليّات حوسبيّة من قبيل الضمّ الذي يمزج مقولتين لتكوين مقولة أكبر، والنّقل الذي يحوّل بمقتضاه عنصر من موضع إلى آخر تاركا أثرا دالاّ عليه.

4) انهيار (Crash) : وصف يطلق على البنية التي تحتوي سمة (feature) أو أكثر غير قابلة للفحص في إحدى الوجيهتين : الشكل الصّوتي والشكل المنطقي، مثال : *[كتب زيد درسُه] بنية تنهار في الشكل المنطقيّ لأنّها تحتوي سمة رفع غير قابلة للفحص يحملها الاسم "درسُه". فالفعل "كتب" يحمل سمة رفع وسمة نصب، فإذا فحص الاسم "زيد" سمة رفعه في الفعل (أو في الزّمان حسب التّصوّر التّوليدي) تمّ محو هذه السّمة، ولم يبق للاسم المرفوع الثاني "درسُه" مجال لفحص سمته، فتنهار البنية.

5) الفحص(Checking Theory) : هي مجموعة من النّقول تجرى على سمات الكلمة التي تنتقى من المعجم للتّأكد من توافقها مع نفس السّمات التي تحملها الرّؤوس الوظيفيّة في البنية الإعرابيّة.

6) تعداد (Numeration) : مجموعة تضمّ الوحدات المعجميّة المنتقاة من المعجم والخاصّة بتكوين البنية الإعرابيّة، فلتكوين البنية [جاء زيد] ينتقي التّعداد الوحدات التّالية : تع : {الزّمان، جاء، زيد}.

7) الضّمّ (Merge) : الضمّ عمليّة حوسبيّة تجمع مقولتين لتكوين مقولة أخرى، فإذا ضممنا الفعل إلى المفعول تكوّن المركّب الفعلي حسب التّصوّر التّوليدي. وإذا ضممنا الفاعل إلى المركّب الفعلي تكوّن الإسقاط الأقصى للفعل.

للإجابة عن ذلك، سنبدأ أوّلا بتقديم نظريّة الفحص التّوليديّة لننزّل في إطارها إشكاليّة هذا البحث. ثمّ سننظر في مرحلة ثانية في طريقة تفسير التّوليديّة للمبهم (Explétif) في الانكليزيّة والفرنسيّة. بعد ذلك، سنقف على التفسير الذي قدّمته النّظريّة النّحويّة العربيّة في شأن هذه الظاهرة اللّغويّة ومحدوديّة ما قدّموه. وأخيرا نقدّم تصوّرنا لضمير الشّأن في العربيّة.

1. تقديم نظريّة الفحص

الفحص (Checking) عمليّة حوسبيّة توجّه النقل في البرنامج الأدنوي (شمسكي، 1995). فالكلمة حسب هذا البرنامج تحمل سماتها التّصريفيّة (شخص، جنس، عدد، زمان...) وسماتها الإعرابيّة (رفع، نصب، جرّ) في المعجم؛ فتكون بذلك جاهزة لدخول البنية الإعرابيّة حاملة تلك السّمات، ويضطلع النقل آنذاك بفحص هذه السّمات في الرّؤوس الوظيفيّة[1]، للتّشريع لوجودها في المكوّن الحوسبي (Computational Component) [2]؛ وهو مكوّن نحويّ.

وقد نتجت عمليّة الفحص عن مواجهة النّظريّة التّوليديّة لإشكال التنوّع الصّرفي الملاحظ بين الألسن الطبيعيّة الذي من شأنه أن يشكّك في فرضيّة النّحو الكلّيّ. فقد تبيّن للنّظريّة أنّ الاختلاف الواضح بين الألسنة الطبيعيّة في التّعبير عن مقولات العدد والجنس والشّخص والزّمان يحرج فرضيّة الاقتصاد (Economy) و"الأناقة" (Elegance) التي وجّهت البحوث التّوليديّة خاصّة في البرنامج الأدنويّ. وقد يؤدّي ذلك بدوره إلى التّشكيك في الفرضيّة الابستمولوجيّة القائمة على تميّز المقدرة اللّغويّة[3] بـ"حسن التّصميم" (Well designed) (ن شومسكي 1995، 9 /2000، 92).

لتجاوز هذا الإشكال، انطلق شومسكي من ملاحظة تواترت في الأنحاء التّقليديّة الغربيّة تخصّ مطابقة الفعل للفاعل؛ فوظّفها لتأسيس نحو كلّيّ يتجاوز التّنوّع التّصريفي الملاحظ في الألسن الطّبيعيّة. ونتج عن ذلك تداخل وطيد بين

---

1) الرّأس "هو الكلمة المفتاح التي تحدّد خصائص المركّب" (Radford ،1997، 510)، مثال في المركّب التالي : [في الدّار] تلعب "في" دور الرّأس ويتحدّد نوع المركّب باعتماد هذا الرّأس، وتبعا لذلك تتحدّد المواضع التي يمكن أن يحتلّها هذا المركّب الحرفي. و الرّأس نوعان : رأس معجميّ كالفعل الذي ينتقي الأدوار المحوريّة والاسم الذي يحمل هذه الأدوار، ورأس وظيفي كالزّمان ز° والمطابقة مط° والمصدري مص°....وهي رؤوس تفحص في مجالها السّمات الإعرابيّة والتّصريفيّة.

2) المكوّن الحوسبي (Computational Component) : هو المكوّن الإعرابي المولّد للأبنية الإعرابيّة.

3) مقدرة لغوية (= م ل) (Language faculty/LF). افترض شومسكي أنّ الطفل مجهّز بيولوجيا بمقدرة لغويّة فطريّة. تمثّل هذه المقدرة الحالة الابتدائيّة التي توفّر المبادئ اللاّزمة لتوليد الأنحاء الخاصّة.

الصّرف والإعراب (Morphosyntax)؛ فأصبحت الأوّليّات الصّرفيّة ومبادئها التّوزيعيّة ذات حضور قويّ في الإعراب؛ بل أضحى الإعراب نفسه مجرّد سمة تختزل في التّصريفة (Inflection) [1] لتخضع بدورها لعمليّة الفحص. نوضّح هذا التّصوّر للفحص من خلال المثال التّالي :

(1)

هو	جاء
{غائب، مذكر، مفرد}	{غائب، مذكر، مفرد}

إذا نظرنا في مجموعتي السّمات الشّكليّة، لاحظنا الانسجام التّامّ بين سمات الضّمير وسمات الفعل، فتتحقّق المطابقة بينهما في سمات الغائب والمذكّر والمفرد. وقد عدّها شومسكي سمات مؤوّليّة [Interpretable feature +] في مستوى الاسم، لأنّها تساهم في تأويله وتحديد إحالته؛ فهي سمات أصليّة فيه لا تأتيه من مكوّن آخر. لذلك لا تمحى بعد الفحص؛ بل تبقى في الشّكل المنطقيّ. أمّا في مستوى الفعل فهي سمات غير مؤوّليّة [Interpretable feature -] لأنّ المعلومة المتعلّقة بهذه السّمات الشّكليّة تتأتّى في الواقع من الضّمير لا من الفعل؛ فلا علاقة طبيعيّة تجمع بين حدث المجيء وعدد الضمير أو جنسه. وبما أنّ هذه السّمات لا تساهم في تأويل الفعل تُمحى (Erased) بمجرّد فحصها.

أمّا لحن المثال التّالي :

(2)

* هو	جئن
{غائب، مذكر، مفرد}	{غائب، مؤنث، جمع}

فيفسّر بالتضارب بين المعلومات التي يحملها الضمير والمعلومات التي يحملها الفعل. فرغم أنّ الفعل ليس مؤهّلا لأن يحمل أيّ معلومة تخصّ الضّمير، فهو في هذه الحالة سيشكّكنا في قيمة المعلومات المقدّمة من هذا الضمير لعدم توافق مجموعتي السّمات الشّكليّة ممّا يؤدّي إلى انهيار (Crash) البنية.

تبدو إذن هذه المنطلقات بديهيّة وبسيطة؛ ولكنّها أسّ نظريّة الفحص عند شومسكي. وباعتماد الفكرة الكلاسيكيّة للمطابقة، اعتبر شومسكي أنّ في تكرّر سمات الاسم في الفعل وتكرّر سمات الفعل في الاسم نوعا من الإطناب (Redundancy)، ممّا يشكّل عيبا ونقيصة في التّصميم اللّغوي (Langage

---

1) التّصريفة (Inflection) رأس وظيفيّ يختزل الأفعال المساعدة المعبّرة عن الزّمان والمطابقة مثل "to be" في الانكليزيّة و"être , avoir" في الفرنسيّة.

Design) الذي يُفترض أنّه يتّسم بالجودة. لذلك تتدخّل نظريّة الفحص لتشرّع للسّمات [- مؤوّليّة] في الشكل المنطقي[1]، وبمجرّد فحصها يتمّ محوها.

ويوجّه فحص السّمات بـ'مبدإ التّأويل التّام' (Full Interpretation FI) :

(3) **مبدأ التّأويل التّام :**
يجب أن يكون كلّ عنصر في البنية قابلا للتّأويل في الوجيهتين :
الشّكل الصّوتي[2] (ش ص) والشّكل المنطقي (ش م).

فكيف يمكن تشغيل الفحص على ضمير الشّأن في العربيّة؟ إنّ تشغيل الفحص يقتضي وجود مكوّن آخر داخل البنية يحمل نفس السّمات التي يحملها المبهم. لكن إذا كان المفسّر جملة في هذه الحالة، فكيف تتحقق المطابقة؟

هل تتّجه المطابقة من الضّمير نحو المفسّر على غرار ما يحصل بين ضمير الشخص والفعل في مثل [هي جاءت]، وكما يبدو في (4أ) التالية؛ أم من المفسّر نحو الضّمير على غرار ما يحصل بين الاسم المفسّر وضمير الشخص في مثل [هو زيد]، كما يبدو في (4ب) بعدها؛ أم أنّ المطابقة تقتضي شريكا اسميّا يحمل نفس سمات المبهم بما أنّ الجملة غير مؤهّلة لحمل السّمات؟

(4) أ.

إنّـه انتصر الثوّار

ب.

إنّـه انتصر الثوّار

إنّ مخالفة المبهم لنظام المطابقة المتحقق بين ضمائر الشّخص والاسم المفسّر لها يجعله حالة مشكلة، فالضّمائر تعود غالبا إلى مفسّر سابق تتّفق معه في السّمات الشكليّة :

(5)

ضمّت الأمّ ابنـها

{غائب، مؤنّث، مفرد} {غائب، مؤنّث، مفرد}

---

1) الشّكل المنطقي/ ش م (Logical form LF) : هو الشكل المؤوّل لدلالة عبارة أو بنية ما.

2) الشكل الصوتيّ /ش ص (Phonetic form/ PF) : هو الشكل الذي يحمل السّمات الصّوتيّة التي تيسّر النّطق بعبارة ما أو بنية ما.

وهذا غير مشروط مع المبهم إذا اعتبرنا أنّ الشريك الاسمي (Associate) هو المكوّن المؤهّل للاتّفاق معه في السّمات الشكليّة. ذاك ما نلاحظه في ما يلي :

(6) إنّه جاء الأمير
(7) *إنّها جاء الأمير
(8) إنّه لا تعمى الأبصار
(9) إنّها لا تعمى الأبصار

إنّ اقتضاء المبهم للمطابقة مع الشريك الاسمي (الأمير) في (6) هو الذي يفسّر لحن (7). إلاّ أنّ الإمكانيّتين المتحقّقتين في (8) و (9) تجعل المطابقة بين المبهم والشريك الاسمي (الأبصار) في سمة الجنس اختياريّة، ممّا يشرّع افتراض أنّ سمة الجنس ليست أصليّة في المبهم، أي لا يحملها منذ المعجم على غرار الأسماء وضمائر الشخص. وهو ما قد يحيل على اختلاف مدخلي الضمير المبهم وضمير الشخص.

لتحديد مدى كفاية النّظريّة التّوليديّة في تفسير اشتغال المبهم في العربيّة، ننظر في المبحث الموالي في طريقة مقاربتها للمبهم في الفرنسيّة والانكليزيّة لنقف على المبادئ المسيّرة له.

2. المبهم في النّظريّة التوليدية

أحرج المبهم النّظريّة التوليدية على مستوى المقياس المحوري (Theta-Criteria) المشغّل للمنظومة المحوريّة التي تنظّم إسناد الأدوار المحوريّة؛ وهي الأدوار التي ينتقيها الفعل في مستوى الإسقاط المعجمي ويحملها الاسم. وينضوي هذا المقياس بدوره ضمن مبدأ آخر أعمّ هو "مبدأ الإسقاط" (Projection Principle) الذي يشتغل ضمن منظومة- س' وينصّ على ما يلي :

(10) **مبدأ الإسقاط** :
يجب أن يوافق كل عنصر من الشبكة الدّلالية موضع إعرابي.

ينسج هذا المبدأ تناظرا بين الأدوار المحوريّة (Thematic roles) والمحلاّت الإعرابيّة فيناظر المحدثُ الفاعلَ ويناظر المتحمّلُ المفعولَ تناظرا يعكس التّفاعل بين المعجم والإعراب. واحتيج لتوضيحه إلى المقياس المحوريّ الذي يفسّر خصائص الوسم المحوريّ للعناصر المعجميّة. وقد صاغته نظريّة التحكّم والرّبط (1981) صياغة أولى على النّحو التالي :

(11) **المقياس المحوريّ** :
أ - كلّ تعبير محيل يتلقى دورا محوريّا واحدا.

ب- كل دور محوريّ يسند إلى تعبير محيل واحد.

ينسحب هذا المقياس على الأبنية الملاحظة في الواقع اللغوي. فلم يواجه في بداياته تشكيكا في قيمته النظريّة. والمثالان التاليان صورة للتّوافق بين المقياس المحوري (11) والمعطى اللغوي :

(12)

saute	Marie
Taqfizu	Marie-nom
تقفز	مريم

(13)

l'homme	frappe	Jean
arrajula-acc □	yaðribu	Jean-nom
يضرب	يوحنّا	الرجل

فالفعل "sauter"في المثال الأوّل لا يختار إلاّ دورا محوريّا واحدا يتحقق في موضع الفاعل هو دور القائم بالحدث؛ أمّا الفعل"frapper" فيختار دورين محوريّين : القائم بالحدث والمتحمّل له. ولا يمكن وفقا للمقياس المحوريّ أن تتلقى الوحدة المعجميّة دورين محوريّين مختلفين. فلكلّ وحدة دور محوريّ واحد، ولا يمكن أن يسند الدّور المحوريّ إلاّ إلى تعبير محيل واحد.

وقد راجع بولوك (1998) هذا المقياس، فوقف على قصوره من خلال المثال التّالي :

(14)

nue	Marie	contemple	Jean
riyatan□ā	Marie-acc	yata□ammalu	Jean-nom

يتأمّل يوحنّا مريم عارية

حيث يتلقى التّعبير المحيل الواقع في موضع المفعول (Marie) دورين محوريّين مختلفين : دور المتحمّل للحدث الذي يسنده إليه الفعل الرّئيسي (contempler)، ودور المحدث الذي تسنده إليه الصّفة (nue)، وقد استدعى هذا النّوع من الأبنية إعادة صياغة المقياس المحوريّ (11) على النّحو التّالي :

(15)

المقياس المحوريّ :

أ- كلّ تعبير محيل يتلقى دوره أو أدواره المحوريّة في موضع محوريّ واحد.

ب - كلّ دور محوريّ يسند إلى موضع محوريّ واحد يحتلّه تعبير محيل واحد.
Pollock(1998 ،61)،

غير أنّ بعض الأبنية الإعرابيّة تحرج المقياس المحوريّ حتى في صياغته (15). وهو ما نلاحظه من خلال الأمثلة التالية التي تضمّ المبهم "It" :

(16)

It	Seems	That	Sue	Will	come
Expl- nom	ū yebd	anna	Sue-nom	sawfa	ta ʾ ti

يبدو أنّ هندا ستأتي

(17)

*Sue	seems	that	she	will	Come
Sue-nom	yebdū	ʾanna	hiya-nom	sa	ta ʾ ti

هندا يبدو أنّ هي ستأتي

(18)

	Sue	seems	to come
Sue-nom		yebdu	ʾatā –[-T]

*هند تبدو القدوم = تبدو هند قادمة

(19)

* It ...	seems	Sue	to come
Expl-nom	yebdū	Sue	ʾatā –[-T]

* تبدو هند القدوم

يتميّز الفعل [to seem] في الانجليزيّة، وكذلك نظيره في الفرنسية [sembler]، باكتفائه بموضوع داخليّ فحسب في موضع المفعول، وهو المركّب [that she will come]، ولا يختار المدخل المعجميّ لهذا الفعل موضوعا خارجيّا يُسقط في موضع الفاعل. إلاّ أنّ إقحام المبهم " It " في موضع الفاعل يؤدّي إلى اختراق مبدإ الإسقاط (10) الذي يفترض علاقة تناظر بين الأدوار المحوريّة والمحلاّت الإعرابيّة تقوم على انعكاس الأولى في الثانية؛ وهو ما لا يتحقّق في البنية (16). فموضع الفاعل الذي يحتلّه المبهم (It) لا يناظره دور محوريّ في الإسقاط الخاصّ به. لكنّ الإقحام المعجميّ للمبهم ضروريّ للإعلان عن حضور الفاعل الذي لا يحمل أيّ قيمة دلاليّة خاصّة. فتكون المبهمات من قبيل (It, There) ضمائر لا تحيل على شخص ما، وتُقحم من المعجم لتفسير إعراب الرّفع.

لذلك أضافت النّظريّة التّوليديّة "مبدأ الإسقاط الموسّع" (Extended Projection Principle) لتستوعب هذا النّوع من الأبنية. وينصّ هذا المبدأ على ضرورة إسقاط الفاعل حتّى وإن لم يناظره إسقاط محوريّ.

وإذا نظرنا في البنية (17) لاحظنا أنّها تخترق المقياس المحوريّ، لأنّه تمّ ملء موضع الفاعل بتعبير محيل ذي دور محوريّ لا ينتقيه الفعل الانكليزي [to seem]، ذاك ما يفسّر لحنها.

إلاّ أنّ البنية (18) تشكّل إحراجا قويّا للمقياس المحوريّ؛ فهي بنية مقبولة رغم ملء الموضع المحوريّ الخارجي بتعبير محيل لا يطلبه الفعل [to seem]. يدعو هذا الحرج إلى التساؤل : هل أنّ الموضوع "Sue " هو موضوع خارجيّ؟ لكنّ (18)، وإن اخترقت خصائص الانتقاء المحوريّ، فهي لا تخترق مبدأ الإسقاط، إذ يبدو أنّ محلّ الفاعل الإعرابيّ يعكس دور القائم بالحدث. فهل يؤول ذلك إلى التّشكيك في مبدإ الإسقاط؟

حاول شومسكي تجاوز الإشكال الذي طرحته البنية (18) عن طريق فرضيّة صعود الاسم "Sue" (NP raising) على النّحو التالي :

(18أ)

$[_{+T"}$ e +T' seems $[_{-T"}$ Sue - T' $[_{v}$ to come]]]

(18ب)

$[_{+T"}$ +T' Sue seems $[_{-T"}$ t -T' $[_{v}$ to come]]]

نلاحظ أنّ التمثيل (18أ) يستجيب للخصائص المحوريّة للفعل (to seem) الذي لا ينتقي دورا محوريّا خارجيّا، بل يختار دورا محوريّا داخليّا فحسب [Sue to come]. أمّا فعل الإسناد الفرعي(to come) فلا ينتقي إلاّ دورا خارجيّا : (Sue) يتحقق في موضع الفاعل. لكن نلاحظ أنّ الاسم " Sue" واقع في موضع لا يمكنه فيه أن يفحص سمة الرّفع، لأنّ الزّمان في المركّب الإسناديّ الفرعيّ غير مصرّف [- ز]. لذا يرتفع الاسم إلى موضع مخصّص الزّمان المصرّف [+ ز] للإسناد الرّئيسيّ، حيث يمكن للاسم أن يفحص سمة الرّفع. فتكون بذلك ضرورة فحص السّمة الإعرابيّة هي التي شرّعت لصعود الاسم المرفوع إلى مخصّص الزّمان المصرّف، لأنّ الموضع الذي يحتلّه في الإسناد الفرعيّ لا يتوافق وسمته الإعرابيّة كما يظهر في (18ب).

وباعتماد نفس التصوّر، يفسّر لحن الجملة (19) بوجود الاسم (Sue) في موضع مخصّص الزّمان غير المصرّف، حيث لا يمكنه فحص سمة الرّفع.

ويمتنع في هذه الحالة تشغيل النّقل، بما أنّ مخصّص الزّمان المصرّف مملوء بالمبهم(it) الذي يفحص سمة الرّفع في الإسناد الرّئيسيّ. وبتعذّر فحص سمة رفع الاسم (Sue) تنهار البنية في الشكل المنطقي.

يكون بذلك الإقحام المعجميّ للمبهمات في النّظريّة التّوليديّة ناتجا عن ضرورة إعرابيّة بالدّرجة الأولى تيسّر تحقق المرفوع في الإسناد الرّئيسيّ، إذ لا يمكن للاسم المرفوع أن يصعد لفحص الإعراب في مستوى الزّمان الرّئيسيّ لأنّ الزّمان الفرعيّ المصرّف كفيل بآداء هذه الحوسبة الإعرابيّة. في إطار هذا التّفسير لحضور المبهم يقوم "it" بفحص سمته الإعرابيّة في مستوى رأس الزّمان، في المقابل يفحص الزّمان سمة المفرد في مستوى المبهم الذي يحمل السّمة نفسها.

3. ضمير الشّأن في النّظريّة النّحويّة العربيّة

وقف النّحاة العرب على وجوه الإضمار والتّفسير في الاسم. وتناولوا الوظيفة النّحويّة للضّمائر باعتبارها معوّضات للاسم يوظّفها المتكلّم لتفادي التّكرار وللاقتصاد في الكلام. وبحكم هذه الوظيفة احتاجت إلى التّعلّق إحاليّا بما تعوّضه، فتستمدّ منه التّفسير والسّمات الشّكليّة. وفي هذا السّياق صاغوا المبدأ التّالي :

(20) **مبدأ الإضمار والتفسير :**
لا إضمار دون تفسير

ينصّ هذا المبدأ على الإحالة القبليّة بين المضمرات ومفسّراتها. لكن لاحظ نحاتنا خروج ضمير الشّأن عن هذا المبدإ لاختصاصه بالإحالة البعديّة كما يظهر في المثالين التّاليين :

(21) [إنّه ذ كرام قومك ذ]
(22) [هو ذ الأمير مقبل ذ] (الاستراباذي، شرح الكافية، II/ 464)

يخترق ضمير الشأن في الجملة العربية شرط الإحالة القبلية. لذلك اعتبره سيبويه :

«ممّا يضمر لأنّه يفسّره ما بعده ولا يكون في موضعه مظهر»
(الكتاب، II/176)،

ويقدّر في موضعه معنى اللفظة 'أمر'، كما يلي :

(21أ) [إنّ الأمر كرام قومك]

والتّعويض هنا من قبيل التّمثيل، لأنّ هذا النّوع من الإضمار يختصّ بعدم إمكان تعويضه باسم ظاهر. وقد أوجدت النّظريّة النّحويّة لهذا الضّمير تخريجا خاصّا، فاصطلحت عليه المدرسة البصريّة بـ"ضمير الشّأن أو القصّة" ليكتسب وضعا خاصّا في الواقع اللّغوي يجعل الإبهام فيه مقصودا. واصطلحت عليه المدرسة الكوفيّة بـ"الضّمير المجهول" لأنّه لم يسبقه مفسّر يحدّد له إحالته.

وقد ربط الاستراباذي هذا الضّمير بظاهرة التّفخيم والتّعظيم، فقدّر لمثل هذه الأبنية استفهاما هو :

«ما الشأن؟ متى استبهم الأمر، فيجاب عنه : الشأن هذا، والجملة بعده كسائر الأخبار، ولم يؤت بهذا لمجرّد التفسير» (الاستراباذي، شرح الكافية، II / 464، 467).

ويفسّر في موضع آخر الحاجة إلى ضمير الشّأن، فيقول :

«إن قلت : فأيش الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسّره عنه؟ قلت : قصد التّفخيم والتّعظيم في ذكر ذلك المفسّر بأن يذكروا أوّلا شيئا مبهما حتى تتشوّق نفس السّامع إلى العثور على المراد به ثمّ يفسّروه، فيكون أوقع بالنّفس، وأيضا يكون ذلك المفسّر مذكورا مرّتين : بالإجمال أوّلا، والتفصيل ثانيا، فيكون أوكد» (م ن II / 406).

بذلك يتمّ جبر النّقص الحاصل عن انتهاك الأصل في الإضمار بتعظيم هذا المضمر بالتشويق إليه وذكره ضميرا، ثمّ مفاجأة المخاطب بتفسيره.

فيكون ضمير الشّأن، وإن خالف نظام الإضمار في النّظريّة، حالة خاصّة، لأنّ معنى البنية نفسها تجاوز مجرّد التفسير ليعبّر عن التعظيم والتفخيم. بهذا التخريج اكتسب هذا الضّمير خصوصيّة داخل حركة الإضمار، غير أنّ النّحاة أغفلوا الإشكال الإعرابي الذي تثيره هذه الأبنية.

وفي إطار دراسة الشاوش (الشاوش،2001) لظاهرة الإضمار والتّفسير، لم يطمئنّ إلى التّخريج الذي قدّمه نحاتنا لضمير الشّأن، لأنّه مازال يضع الأصل النّظري النّاصّ على سبق المفسّر المضمر موضع شكّ، ممّا يؤول إلى :

"نسف الانتظام الذي يقوم عليه الإضمار ويدكّ أسّه دكّا" (الشاوش،2001، 1226).

في المقابل لاحظ أنّ الجملة المفسّرة لضمير الشأن جامعة لدورين اثنين : دور إعرابيّ تركيبيّ تتمّ به البنية العامليّة، وهو دور المسند الخبر، ودور تأويليّ، إذ يضطلع بدور المفسّر للمضمر،

«لكنّ الغريب أن تتراكب البنية الإعرابيّة العامليّة والبنية التأويليّة» [والحال أنّ] «التّفسير يقتضي أن يكون المفسّر معلوما لدى المخاطب. فإن لم يكن كذلك انقلب التّفسير به إلغازا يركّب إلى إلغاز. والإخبار يقتضي أن يكون المخبر به مجهولا

لدى المخاطب. ولولا ذلك، لكان الإخبار لغوا. ولا يمكن أن يعتبر الجزء من الجملة [ذاهبة أمتك] إخبارا عن الضمير وتفسيرا له في آن، لأنّ ذلك يجرّ إلى اجتماع النقيضين في الشيء الواحد» (م ن،1228).

فـ[ذاهبة أمتك] مفسّرة في التأويل؛ ولكنّها في الإعراب خبر؛ والخبر يقتضي أن يعبّر عن المعلومة المبهمة لدى المخاطب.

ولتجاوز هذا التناقض الذي يظهر في الجمع بين ما يقتضيه التّفسير وما يقتضيه الإخبار، يؤكّد الشّاوش على اعتبار [ذاهبة أمتك] خبرا تقتضيه البنية العامليّة، كما يؤكّد على دورها التأويليّ، باعتبار ما يحمله الخبر من إبهام لدى المخاطب. هذا التّصوّر من شأنه أن يبطل تأخّر المفسّر عن المضمر، فتردّ البنية إلى الإحالة القبليّة.

ويصل الشاوش (الشاوش،2001) إلى تفسير ضمير الشّأن بضرورة إصلاح أصل عاملي ما كان ليستقيم لولا الإضمار. وذلك بتمثّل موضع للمنصوب بعد "إنّ" في (21) وموضع للمرفوع في (22).

إنّ الدّور الذي أسنده الشاوش إلى ضمير الشأن، وهو إصلاح البنية العامليّة، هامّ في رأينا. وهو تفسير يلتقي في جانب منه مع التّصوّر التّوليدي (شمسكي، 1995) الذي فسّر حضور المبهم بضرورة فحص سمة الرّفع في البنية الانكليزيّة وكذلك الفرنسيّة. لكنّ آليّة إصلاح البنية العامليّة لا تحول دون افتراض المبهم في العربيّة ذا مدخل معجميّ. وهو افتراض لا يفسّر الداعي إليه وإلى تصرّفه على صورة مخصوصة، ويتعارض والافتراض الذي انطلقنا منه. لذك، نقترح آليّة أخرى هي آليّة التّوليد الإعرابي التي تتوافق وفرضيّة تولّد ضمير الشأن داخل البنية الإعرابيّة نفسها، ولا يأتيها من الخارج أي من المعجم، بل مدخله إعرابيّ صرف. وهو ما سنبرّره في المبحث الموالي.

4. ضمير الشّأن توليد إعرابيّ

إذا كان لضمير الشّأن مدخل معجميّ، فهل يخضع لخصائص الانتقاء المعجمي باعتباره اسما؟ ولم لا يتصرّف تصرّف ضمائر الشّخص في الإحالة والمطابقة على مستوى السّمات الشكليّة؟

ننظر لذلك في الأمثلة التّالية :

(23) [إنّ [بك زيد مأخوذ]] (سيبويه II /134)

(24) [كان [أنت خير منه]] (سيبويه I / 71)

(25) [ليس [خلق الله مثله]] (سيبويه I / 70)

عدّ النّحاة هذه الأبنية أبنية نحويّة. ووظّفوا لتفسير إشكال العمل الإعرابيّ فيها فرضيّة واحدة هي فرضيّة المبهم الفارغ. ففي البنية (23) اعتبر النّحاة المركّب [بك زيد مأخوذ] في موضع رفع. وأمّا موضع المنصوب بـ"إنّ" ففارغ ويمكن أن يملأ بضمير الشّأن. كما قدّروا بعد "كان" في (24) موضعا فارغا خاصّا باسم النّاسخ لاستكمال البنية العامليّة. ووظّفوا الفرضيّة نفسها في (25)؛ إذ لمّا كان الفعل لا يعمل في الفعل، كان من الضروريّ تقدير موضع رفع خاصّ باسم "ليس".

يمكن أن نفسّر الأبنية (23- 25) في إطار البرنامج الأدنوي بافتراض جذب المركّب الإسنادي الفرعي إلى محلّه الإعرابي المناسب ليولّد بانتقاله أثرا ضميريّا يلعب دور اسم النّاسخ. ويقبل هذا الأثر الضّميريّ أن يملأ بضمير الشأن المتّصل كما في (23أ) :

(23أ) [إنّه بك زيد مأخوذ]

نلاحظ ممّا سبق التقاء المبهم في الانكليزيّة وضمير الشأن في العربيّة في خاصّيّة إنقاذ البنية إعرابيّا.

لكنّ هذا المبهم لا يضطلع بأيّ دور محوريّ داخل البنية المحوريّة، ففي البنية الموالية مثلا :

(26) إنّه قتّل الطاغية الثوّار

يضطلع الاسم "الطّاغية" بدور القائم بالحدث، و"الثوّار" بدور الضحيّة المتحمّل. وهما دوران ينتقيهما معجميّا الفعل "قتّل" لاستكمال بنيته المحوريّة. فتقحم هذه المفردات من المعجم لتعجّم البنية الإعرابيّة المناظرة لهذه البنية المحوريّة :

(26أ) قتّل الطّاغية الثوّار
ف فا مف

أو

(26ب) الطّاغية قتّل الثوّار
فا ف مف

أمّا المبهم فلا ينتقيه الفعل معجميّا، ولا ينتقيه النّاسخ "إنّ"؛ إذ يمكن تأكيد البنية السّابقة بتعجيم موضع المصدريّ "إنّ" فحسب :

(27) إنّ الطاغية قتّل الثوّار

ويحافظ الاسم "الطّاغية" على دوره المحوريّ أي دور القائم بالحدث. بذلك، فإنّ الحاجة إلى المبهم لا تبرّره البنية المحوريّة وخصائص الانتقاء المعجمي، بل هو مبرّر إعرابيّا بحاجة النّاسخ "إنّ" في البنية (27) إلى اسم يملأ الموضع المنصوب بعد نقل المركّب [قتّل الطاغية الثوّار] إلى موضع المرفوع. فبما أنّ النّاسخ "إنّ" لا يعمل في الفعل، يشتغل ضمير الشأن لإنقاذ البنية إعرابيّا دون أن يؤثّر ذلك على البنية المحوريّة. هذه الخاصيّة تدعم افتراضنا أنّ ضمير الشأن جزء من الإعراب يملأ به الموضع الإعرابي كملاذ أخير لإنقاذ البنية العامليّة. تبعا لهذه الوظيفة التي يؤدّيها ضمير الشأن يكون هذا الضّمير جزءا من النّظام الحوسبي يوظّف لإنقاذ الاشتقاقات غيرالموافقة (Non Convergent) [1]. فلا يشكّل تبعا لذلك عنصرا معجميّا له مدخله الخاصّ؛ بل مدخله إعرابيّ محض؛ إذ يولّد الإعرابُ هذا المكوّن على صورة تطابق ضمير الشخص الغائب المفرد الموجود في المعجم دون أن يكون من صنفه.

ويمكن أن ندعم ذلك بعدم إمكان تعويض المبهم في العربيّة بالشّريك الاسمي المنتقى من المعجم، على نحو ما يحصل في الانكليزيّة أو الفرنسيّة؛ إذ يمكن الاستغناء عن المبهم في الانكليزيّة إذا صعد الاسم المرفوع في الإسناد الفرعي إلى الزّمان لفحص إعراب الرّفع كما رأينا في (18) :

(28)

There seems [$_{-T}$ to be a man here]
A man$_i$ seems [$_{-T}$ to be t_i here]

غير أنّ المقاربة الأدنويّة لخاصيّة تعويض الشريك الاسميّ للمبهم غير متاحة في العربيّة :

(29)

أ. [حسبته [أخوك جاء]]
ب. *[حسبت أخوكi [أنi جاء]][2]

1 تكون البنية موافقة (Convergent) إذا كان تمثيلها الصّوتي لا يحتوي إلاّ سمات مؤوّليّة صوتيّا وكان تمثيلها المنطقيّ لا يحتوي إلاّ سمات مؤوّلية دلاليّا، لأنّه بعد الفحص تُمحى السّمات غير المؤوّليّة وتصمد السّمات المؤوّليّة. أمّا البنية غير الموافقة فهي التي تحتوي سمات غير مؤوّليّة لم يتمّ محوها.

2 البنية [حسبت أخوك جاء] مقبولة في النّحو العربي بافتراض مبهم فارغ بعد "حسب"، ويكون المكوّن [أخوك جاء] في موضع منصوب : [حسبت [أخوك جاء]]

(30)

أ. [إنّه قتّل الطاغيةُ الثوّار]
ب. * [إنّ الطاغيةَ [قتّل أثـ الثوّار]]

فلا يمثّل المركّبان الاسميّان المرفوعان (أخوك، الطّاغية) هدفا للفعل "حسب" أو المصدريّ "إنّ" في (29 و30) تباعا، نظرا إلى عدم توافق السّمتين الإعرابيّتين التي يطلبانها مع سمة الشريك الاسمي المرفوع.

يختصّ ضمير الشّأن كذلك بتقارنه إحاليّا مع جملة ترفع عنه الإبهام، والجملة في التّصوّرات اللّسانيّة لا تحمل سمات شكليّة. هذه الخاصّيّة تطرح إشكالا على فرضيّة فحص هذه السّمات في مستوى ضمير الشّأن، إذ يبدو من خلال الأمثلة التالية أنّ المطابقة المضاعفة بين الفعل والمبهم من جهة وبين المبهم والشريك الاسمي من جهة أخرى لا تنتظمها قاعدة واضحة كما يظهر من الأمثلة الموالية :

(31) أ. إنّها أمة الله ذهبت
ب. إنّه أمة الله ذهبت
(32) أ. إنّه جاء زيد الكريم
ب.*إنّها جاء زيد الكريم

إذ نلاحظ من خلال المثال (31أ) أنّ المطابقة المضاعفة بين الفعل (ذهب) والفاعل (أمة الله)، وبين الفعل والمبهم متحققة، ممّا أفضى إلى بنية نحويّة، أي غير لاحنة. أمّا في المثال (31ب)، فقد تحققت المطابقة في مستوى السّمات الشكليّة بين الفعل والفاعل فحسب، أمّا المطابقة بين الفعل والمبهم في مستوى سمة الجنس فلم تتحقق. ورغم ذلك ظلّت البنية نحويّة. واضح إذن أنّ المطابقة لم تشتغل في المثالين على نحو واحد، ممّا قد يدفعنا إلى قبول الافتراض أنّ المطابقة بين الفعل والمبهم اختياريّة.

لكنّ المعطيين (32أ وب) يدحضان هذا الافتراض، حيث نتبيّن أنّ المطابقة بين الفعل والمبهم ضروريّة؛ وتوافق السّمات الشكليّة للمبهم مع السّمات الشكليّة للشريك الاسمي ضروريّة كذلك، وذاك ما يفسّر لحن المعطى (32ب).

إنّ اختلاف اشتغال المطابقة في مستوى ضمائر الشخص والمبهم في العربيّة يجعلنا نشكّك في افتراض بعض التوليديّين أنّ السّمات الشكليّة في المبهم مؤوّليّة تفحص في مستواها سمات الفعل الشكليّة غير المؤوّليّة. وهو ما يجعلنا

نشكّك في اعتبار المبهم وحدة لها مدخلها المعجميّ، ويشرّع لاعتباره حلاّ يقدّمه الإعراب لإنقاذ البنية الإعرابيّة من الانهيار في مستوى الشّكل المنطقي.

لذلك، نفترض لحلّ الإشكال أنّ هذه السّمات تسند إلى المبهم بمجرّد توليده داخل البنية الإعرابيّة من الشّريك الاسمي؛ وهو ما يفسّر تحقّق المطابقة المضاعفة تارة، وعدم تحققها تارة أخرى.

الخاتمة

كان هدف هذا البحث الاستدلال على أنّ المدخل الخاصّ بضمير الشأن في العربيّة مدخل إعرابيّ وليس معجميّا. إذ تبيّن لنا أنّ آليّة الإقحام المعجمي التّوليديّة لا تستوعب خصائص هذا الضّمير، لأنّها تفترض وجود هذا المكوّن منذ المعجم حاملا سماته الشّكليّة، ويدخل البنية الإعرابيّة لفحص مدى توافق هذه السّمات مع مكوّن آخر داخل البنية. لكنّ عدم خضوع المبهم لمبدإ المقياس المحوريّ ولخصائص الانتقاء المعجمي يشكّك في اختصاصه بمدخل معجميّ.

بيّنّا أيضا أنّ عدم إمكان تعويض المبهم بالشريك الاسمي في العربيّة على غرار ما يحصل في الانكليزيّة واختلاف نظام المطابقة بين ضمير الشخص والمبهم يدحض تأويليّة السّمات الشكليّة للمبهم، فعوّضناها بآليّة إسناد هذه السّمات للمبهم داخل البنية بمجرّد توليده توليدا إعرابيّا ليكون بذلك جزءا من النّظام الحوسبي لا من المعجم.

نصل من خلال ذلك إلى أنّ اقتصار النّحاة العرب على تنزيل ضمير الشّأن في إطار الإحالة البعديّة فحسب يسلبه خصائصه ووظيفته الأساسيّة داخل البنية. فلا يدخل هذا الضّمير البنية للبحث عن مفسّر ولتحقيق التّقارن الإحالي، بل يولّد في المستوى الإعرابيّ لغاية إعرابيّة محضة يملأ به الموضع الإعرابي كملاذ أخير لإنقاذ البنية العامليّة.

سميّة المكّي
المعهد العالي للّغات بتونس
جامعة قرطاج، تونس

المراجع

الاستراباذي (1996) : شرح الكافية، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر، ط2 منشورات جامعة قاريونس، بنغازي.

الأنباري أبو البركات (دت) : الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين، تحقيق جودة مبروك محمد مبروك، ط1 نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الشركة الدّولية للطباعة.

سيبويه (دت) : الكتاب، 4 أجزاء وجزء خامس للفهارس، تحقيق عبد السلام محمّد هارون، ط1 دار

الجيل، بيروت.

الشاوش محمّد (2001) : أصول تحليل الخطاب في النظرية النحويّة العربيّة : " تأسيس نحو النصّ"، منشورات كلّيّة الآداب منوبة ضمن سلسلة اللسانيات – المجلّد 14 – ط 1، تونس.

الشريف محمّد صلاح الدّين : (2002) : الشرط والإنشاء النحوي للكون : بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدلالات ، منشورات كلية الآداب، سلسلة اللسانيات، المجلّد 16، تونس .

Chomsky Noam (1969) : Structures syntaxiques. Ed. du seuil, Paris.

(1971) : Aspects de la théorie syntaxique. Ed. du seuil, Paris.

(1972) : Remarques sur la nominalisation in questions de sémantique, Ed. du Seuil, Paris –PP73-131.

(1981) : Lectures on government and binding, Dordrecht : Foris.

(1986a) : Barriers, Cambridge Mit Press.

(1989) : Some notes on economy and derivation and representation in functional heads and clause structure, MIT working papers in Linguistics, volume 10, pp43-74, edited by Itziar Laka and Anoop Mahasian.

(1993) : A minimalist Program for linguistic theory in Hale.K and keyser SI eds, essays in honour of Sylvain Bromberger- Cambridge, MIT Press, pp1-52.

(1994) : Bare phase structure, occasional papers in linguistics, n : 5, MIT.

(1995) : The Minimalist Program, the MIT Press, Cambridge Massachusetts, London.

(2000) : Minimalist Inquiry : the framework in Uriagereka , Roger Martin and David Mickaels : step by step : Essays on Minimalist syntax, in honor of Howard Lasnik, The MIT Press.

Lasnik Howard (1999) : Minimalist Analysis, 1st published blackwell publishers, Oxford.

Mohammad, Mohammad A. (1989) : The Sentential Structure of Arabic, Doctoral Dissertation, University of Southern California.

Pollock, minimaliste de la grammaire générative, 2ème édition, Presses Universitaires de France.

Radford Andrew (1997) : Syntactic theory and the structure of English : a minimalist approach, Cambridge University Press.